

الفصل الرابع

إثيوبيا

بين التحول الديمقراطي وتحكم الأقلية

المحتويات:

- ١ - تعريف عام عن إثيوبيا
- ٢ - الإمبراطورية الإثيوبية وحكم الأقلية العرقية فى إثيوبيا.
- ٣ - الجهة الشعبية لتحرير تجراى وتحكم الأقلية فى إثيوبيا
- ٤ - التحول الديمقراطي فى إثيوبيا فى ظل نظامها الجديد
- ٥ - نظام الحكم فى إثيوبيا.
- ٦ - الانتخابات والاستقرار السياسى فى إثيوبيا

تعريف عام عن إثيوبيا

بقيت الهضبة الإثيوبية في عزلة عن العالم قروناً عديدة؛ بسبب موقعها الجغرافي الذي لم يجرؤ علي اختراقه إلا القليلون، وهي ذات مساحة شاسعة تقع عند القرن الأفريقي، لا تبعد عن خط الاستواء إلا القليل، مما يجعلها تجمع بين اعتدال الجو والشمس الساطعة معظم أيام السنة وهي بلاد ذات تاريخ مشهود موغل في القدم، تحتضن شعوباً وقبائل مختلفة الأعراق واللغات والديانات، فالإسلام والمسيحية يعيشان معاً إلي جانب عدد آخر من الديانات الأفريقية المختلفة^(١).

وكان الامبراطور هيلسلاسي الأكثر انفتاحاً علي العالم في تاريخ الامبراطورية الإثيوبية، فقد حاول الاستفادة من التطورات الحديثة من خلال لعب دور كبير في بلورة ورعاية وحدة أفريقيا وقيام منظماتها، والتي أراد الامبراطور أن يجعلها قريبة منه وفوق عاصمة بلاده أديس أبابا^(٢).

(١) صادق بلي: أديس أبابا زهرة إثيوبيا الجديدة، مجلة العربي - العدد ٤٢٩ - أغسطس ١٩٩٤.

(٢) أديس أبابا: مدينة أديس أبابا والتي تعني باللغة الأمهرية «الزهرة الجديدة» هي عاصمة إثيوبيا، مدينة حديثة لا يتجاوز عمرها مائة وعشر سنوات، وهي تقع علي ارتفاع ٤٢٠٠ متر عن سطح البحر، وتمتع بجو يعد من أجمل الأجواء في العالم، إذ لا ترتفع درجة الحرارة في الصيف عن ٢٧ درجة مئوية ولا تنخفض في الشتاء عن ٧ درجات مئوية والمدينة تحيط بها التلال من جميع جهاتها، وقد بنيت وفقاً للاعتقاد الإثيوبي القديم الذي كان سائداً آنذاك في بناء المدن علي مثل هذه المواقع الجغرافية، من أجل الأغراض الدفاعية، فلم تكن لإثيوبيا قبل عام ١٨٨٧ عاصمة أو مقر دائم للحكومة. إذ كانت عواصمها تتغير تبعاً لتغير الملوك والرؤساء. وكان اختيار المدينة التي تكون عاصمة يعتمد علي الملك أو الرئيس الذي يعد قاهراً أو غالباً في حربه ضد الملوك الآخرين. ولقد وقع اختيار الإمبراطور منليك الثاني الذي حكم إثيوبيا سنة ١٨٨٧م علي أديس أبابا؛ لتكون عاصمة لبلاده ومنطلقاً لإعادة توحيد إثيوبيا المقسمة والمجزأة.



ليمنحها القوة والدعم ويجعل منها مصدر قوة لأفريقيا، التي كانت آنذاك مهددة بأخطار التمزق والشتات بفعل النزعات الانفصالية ومشكلات الحدود، التي أفلح الإمبراطور هيلاسلاسي ومن خلال نفوذه الكبير، في أن يجعلها حدودا غير قابلة للمساس بنص في أحد بنود ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية^(١).

وقد أخذ علي الإمبراطور مقابل إحساسه الأفريقي الوحدوي القوي، صلابته في الدفاع عن خطأ ارتكبه عام ١٩٦٢ بتخطيه لقرار الأمم المتحدة الفيدرالي، الخاص بإقليم إريتريا والذي ارتبط بهذا الاتحاد مع إثيوبيا كخطوة تبغي تقرير المصير والاستقلال وليس العكس، كما توضح هدف الإمبراطور هيلاسلاسي من قرار الضم. وقد حاول الإمبراطور تطبيق نظريته ونظرية أسلافه في المحافظة علي الإمبراطورية الإثيوبية القائمة علي الضم والابتلاع ومن ثم الصهر عن طريق القوة والبطش وإذ نجحت هذه النظرية «نسبياً» في تحجيم طموحات الصوماليين في أوجادين، وأارومو، والعفرين، وهؤلاء كانوا ولا يزالون أكثر شعوب إثيوبيا تمتعا بشكل من أشكال الحكم الذاتي، القائم علي احترام النفوذ الديني للسلطين العفر وأبرزهم السلطان علي مرح وبعض الأحزاب السياسية بعد التحول الديمقراطي، الذي شهدته إثيوبيا في أثناء حكم الحزب الديمقراطي لشعوب إثيوبيا.

إلا أن التمرد الإريتري القوي علي هذه السياسة الإمبراطورية الهادفة إلي بسط نفوذ «الأمهرة» علي القوميات الأخرى المجاورة، جعل من المسألة الإريترية «القنبلة الموقوتة» التي تنفجر تحت أقدام كل الذين حاولوا الاستمرار في عملية السيطرة والدمج عن طريق القوة والحديد والنار.

(١) سيد أحمد خليفة: منجستو سجن الامبراطور بعد وفاته، جريدة الشرق الأوسط - العدد

٤٨٣٤ - جدة، ٢٢ / ٢ / ١٩٩٧.

الإمبراطورية الإثيوبية ونحكم الأقلية فيها:

وهنا، يجدر بنا أن نشير إلى إثيوبيا وتحكم الأقلية فيها؛ لتأكيد حقيقة تاريخية ألا وهي أن سياسة الضم والقهر والاستعباد لشعوب القرن الأفريقي، التي مارستها إثيوبيا طوال حقبة من الزمن وفي غفلة من الرأي العام العالمي، قد ولت بل سقطت إلى الأبد.

وبالمقارنة بين الصومال وإثيوبيا وضعنا أمام صورتين بالغتي التناقض واللامنتق:

فبينما تتوافر للشعب الصومالي عديد من عناصر الوحدة والتماسك، كان مصيره التفكك إلى خمسة أجزاء، وفي المقابل استعملت القوة والإكراه وعمليات الضم المتصلة لبناء (الإمبراطورية الإثيوبية)، علي حساب الشعوب المجاورة لها في المنطقة وحتى بعد استقلال المستعمرات وإعلان القوى الدولية والحكومات الأفريقية عن تمسكها بالحدود الموروثة، تغاضى الجميع لأسباب مختلفة عن عملية ضم إثيوبيا لإريتريا بالعنف والإكراه. وكان الشعب الإريتري المناضل رفض هذا الضم وقاتل لمدة ثلاثين عاماً متصلة وفي أجواء بالغة القسوة والعنف والعداء والتجاهل، وشكل طوال هذه العقود أحد أهم عناصر عدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي؛ حتى نجح أخيراً في تحرير كل أرضه ووطنه، وإذا عدنا إلي ما قبل الاستعمار في المنطقة، نجد أن الإمبراطورية الحبشية لم يكن لها وجود قبل عهد منليك. وكانت محصورة في أراضي الأمهرة في (جوجام) شمال شرقي «شوا» وجنوب إقليم «تيجراي». ومنذ نهاية القرن التاسع عشر

وفى ظل المساندة الاستعمارية الأوروبية التي كفلها مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥)، بدأ التوسع الحبشى في كل الاتجاهات ليضم شعوباً مختلفة ومتميزة ليحكمها بالقهر والإكراه، وكان أبرزها: التيجراى الذين كان لهم ماضٍ عريق فى المنطقة (والأورومو) ذوو الغالبية الإسلامية المقهورة، وقطاع مهم من أرض وشعب الصومال الغربى فى منطقة (أوجادين). وأخيراً، حاول هيلاسلاسى اغتصاب حرية ووجود الشعب الإريتري، الذى أعلن الثورة وأشعل النار التى هزت أركان الإمبراطورية كلها. ولقد كان سقوط إمبراطورية وريث منليك (هيلاسلاسى) أسد «يهودا» فى عام ١٩٧٤ بالانقلاب العسكرى المدعوم شعبياً، هو بداية النهاية لتحكم الأقلية (الأمهرية) التى فرضها الاستعمار ضد مشيئة بقية الشعوب العريقة فى إثيوبيا، وكان الصمود الإريتري وتعاضم المعارضة الداخلية ضد السلطة التى زرعها الغرب وأمدّها بعوامل القوة والتوسع والقهر. ومن خلال هذا الانقلاب أطلت فرصة ذهبية لإنهاء الإرث الاستعماري القديم وسلبياته المدمرة، من خلال إعلان حق تقرير المصير للشعب الإريتري حقناً للدماء وعن طريق إعادة صياغة وتحديث الدولة على أسس ديمقراطية. وكانت هذه الخطوات هى البداية الجادة والصحيحة لحل مشكلات القرن الأفريقى المتداخلة، ولكن ديكتاتوراً عسكرياً صغيراً محملاً بالعنصرية والتعصب والعقد النفسية، نجح فى قتل قادة محاولات التغيير مثل الجنرال أمان عندوم وغيره، وقفز إلى السلطة مسنوداً بكل قوى السيطرة العالمية ثم اختار أن يلبس الثوب الاشتراكي، ليستقطب دعم السوفييت وحلفائهم ثم يفتح دورة جديدة من العنف والقهر والدمار والجوع؛ وليحاول اطالة عمر إمبراطورية متهالكة من خلال ثوب عصري لم يكن أقل وحشية

وضياعا وغربة من ثوب هيلاسلاسى ومنليك. ومرة أخرى، استطاع تذويب كل التناقضات الثانوية لمصلحة حرب التحرير واستطاعت الفصائل الإرترية - وعلي رأسها الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا - وضع استراتيجية جديدة تقوم علي التعاون مع كل قوى المعارضة الإثيوبية وتشوير كل الشعوب والعناصر المضطهدة داخل الإمبراطورية لنقل؛ المعركة إلي داخل أديس أبابا وإثيوبيا كلها .. وبهذا الموقف انتزعت الثورة الإرترية أهم أسلحة «منجستو هيلي مريام» وأحد أهم أسلحة النصر وفي المقابل، لم يؤد إصرار منجستو علي التمسك بامتيازات «الأمهرا» وسلوكه «الديكتاتوري» وبناء جيش ضخم، يمارس من خلاله أقصى درجات العنف والدمار ضد الشعب الإرترى، ثم ضد كل فصائل المعارضة الإثيوبية^(١). ولم يؤد هذا إلى استمرار النظام بقوته، وكان من نتائجه مزيد من الدمار والانهيار الاقتصادي والجوع؛ مما كان يؤدي بدوره إلي زيادة اتساع قاعدة المعارضة ودفع قوى جديدة إلى ميدان الصراع.

الجبهة الشعبية لتحرير نجراسي وحكم الأقلية العرقية فى إثيوبيا:

عودة إلى الوراء قليلاً عن التاريخ القديم لأبناء قومية تجراى حيث أنهم بعد أن كانوا حكام منذ عدة آلاف سنة أصبحوا بعد سقوط حكمهم من القوميات المضطهدة والمقلوبة على أمرها إلى عدة قرون وعانوا من الظل والهوان ما لم تعانیه أى قومية من القوميات الأثيوبية باستثناء أبناء قومية أرومو والتي تعتبر من أكبر القوميات الإثيوبية حيث كان إقليم تجراى من أقوى القوميات الإثيوبية فى التاريخ القديم والوسيط منذ

(١) محمد عثمان أبو بكر: إرتيريا من الثورة إلى الدولة، بحث غير منشور القاه المؤلف فى سنار معهد البحوث والدراسات الأفريقية عام ١٩٩٦ تحت إشراف الأستاذ الدكتور رجب محمد عبدالحليم أستاذ التاريخ الإسلامى ورئيس قسم التاريخ.

قيام مملكة أكسوم والتي كانت تتكون من عدة ممالك مجاورة لها والتي تأسست فى الهضبة الاثيوبية فى إقليم تجراى، حوالى القرن الثامن ق.م ومن خلال تتبعنا فى دراستنا التاريخ الاثيوبي القديم إن مملكة أكسوم كانت قائمة بذاتها وكان لها دور وتأثير فى عموم إثيوبيا والدول المجاورة لها منذ فجر التاريخ الاثيوبي القديم، وقد تأسست هذه المملكة من القبائل السامية التى هاجرت من الجزيرة العربية (اليمن)، على شكل موجات متعاقبة، واستقرت فوق هضبة الحبشة ثم انصهرت حضارتها المنقولة معها بتقاليد وعادات الأقوام الحامية الذين سبقوهم الى هذه المرتفعات. وبعد التجريبيين أبناء وأحفاد أولئك السبئيين والحميريين الذين انشؤ مملكة أكسوم التاريخية والتي نشأت من قبائل حبشات والاجعزيان العربية قبل الميلاد فى هذه المنطقة من الهضبة الاثيوبية الشمالية بأقليم تجراى.

وكما هو معروف أيضا أن إريتريا تمتلك مع أكسوم تاريخاً وتراثاً مشتركاً يتمثل فى التكوين البشرى والثقافى واللغوى والحضارى لأجزاء كبيرة من إريتريا وخاصة هضبتها وكان أشهر ملوكها عيزانا وكان أول ملك اعتنق المسيحية حوالى عام ٣٥٠م كما أعلنت مملكة أكسوم المسيحية ديناً رسمياً لها.

وقد اندثرت هذه المملكة فى القرن الثامن الميلادى، وبعد موت الأمبراطور التجراوى «يوهنس» انتقل العرش إلى الأمهرة والامبراطور منليك، المنتمى إلى سلالة «شوا» الحبشية المنافسة، وانتقل المركز الأمبراطورى من مدينة أكسوم فى تجراى القديمة إلى أديس أبابا عاصمة شوا ولم ينسوا التيجراويون ذلك بمرارة وأصبح العداء متحكما بينهم وبين الأمهرا وقد قامت أكثر من الثورة فى هذا الأقليم لاستعادة سيطرتهم من جديد ولكن دون جدوى لقد تمكنوا منهم الأباطرة الأثيوبيين وحكموهم عدة

قرون بالبطش وإرهاب والتدمير ومن أهم الثورات والتمرد التي شهدتها منطقة تجراى، تلك الثورة التي انفجرت فى شهر أغسطس عام ١٩٤٣ بقيادة «بلاتا هيلى ماريام» وهزموا فيها القوات الإثيوبية فى أقليمهم واستولوا على عدد من المراكز الإدارية بما فيها مدينة (عدى قرات) كبرى مدن التجراى وأصبح الأقليم تحت سيطرتهم بعد أن الحقوا الخسائر الفاضحة ضد القوات الاثيوبية ولم تخمد الثورة الى بعد تدخل القوات البريطانية حيث قامت الطائرات البريطانية من عدن بقصف التمرد بناءً على طلب الأمبراطور^(١) وهكذا لم تنتهى مقاومة أهل تجراى ضد نظام الحكم الأمهرى. فى أثيوبيا إلى بعد إنتصار الجبهة الشعبية لتحرير تجراى فى عام ١٩٩١ بالتحالف مع الثورة الإريتريّة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا. وما أعقب ذلك بقيام جمهورية إثيوبيا الديمقراطية ووصول أبناء تجراى إلى السلطة بعد نضال طويل استغرقت عدة قرون قدم فيه أبناء هذا الأقليم الكثير من التضحيات وعانوا الأمرين من جراء حكم الأمهرا كبقية القوميات الأخرى فى إثيوبيا وهنا يجدر بنا أن نشير إلى هذه الملاحظة قبل الدخول فى تجربة الديمقراطية فى إثيوبيا وهى أن الحكام الجدد الذين يحكمون الآن فى أثيوبيا هم من قومية تجرينية وهى جماعة عرقية ثقافية لاتملك الأغلبية بل هى أقلية تحكم بالتحالف مع بقية القوميات الأخرى فى البلاد ومهما يكن من الإجراءات الدستورية التى قامت بها السلطات الحاكمة فى أديس بابا والإقرار بمبدأ الديمقراطية فى إثيوبيا ومنح كافة القوميات الحقوق المشروعة من الحكم المحلى فى إطار الدولة المركزية والتى يشارك فيها الجميع إلى حد ما إلا أن الأحساس

(١) سير. ح. ك. ن. تريفيا سكيس! إرتريا مستعمرة فى مرحلة الأنتقال ١٩٤١ - ١٩٥٢

ص ١١٥ دار المسيرة بيروت ١٩٦٠.

أبأيا لم يزد عددهم على ٢٠٪ بينما كانت هذه النسبة أقل منها فى الأرياف والمدن الأخرى.

مازال موجوداً من بعض القوميات بأن أبناء قومية تجراى هى التى تحكم فى البلاد برغم من أنها تشكل أقلية عرقية وقد ظهرت عدة بوادر لهذه المعارضة ولكن السلطة المركزية بقيادة زيناوى أخذت تمتص هذه النعمة بزكاء وروح من المسؤولية وهكذا يشكل بعض أبناء هذه القوميات معارضة ضد النظام الحاكم بقيادة الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا كما أن البعض الآخر يتحالف مع نظام الحكم فى إطار الدستور الإثيوبى الجديد الذى يقر من حيث المبدء حق القوميات فى الانفصال وفق الشروط الموضحة فى الدستور الإثيوبى ومهما يكن من أمر فإن تجربة الديمقراطية فى إثيوبيا فريدة من نوعها وتتماشى مع الظروف المحلية للبلاد التى تعد متحف للشعوب والقوميات المتباينة وبرغم من ذلك فى إن القيادة الإثيوبية الحالية تتمتع بزكاء وحنكة سياسية مقتدرة عن بقية الدول المحيطة بها فى منطقة القرن الأفريقى لإتاحة ممارسة الديمقراطية المحسوبة وحق التعبير وحرية الرأى للجميع دون جنوح.

التحول الديمقراطي فى إثيوبيا فى ظل نظامها الجديد:

من المعروف أن الشعوب الإثيوبية عانت كثيراً من الأنظمة الديكتاتورية، سواء، كان فى عهد الإمبراطور هيلاسلاسي أم فى عهد الدرق بزعامة منجستو هيلي ماريام، الأمر الذى دفع الإثيوبيين بمختلف قومياتهم وأعراقهم يتمردون على الأنظمة الدكتاتورية، التى تستند فى بقاء حكمها على القمع والقتل والتدمير، وتوالت الانتفاضات الجماهيرية ضد السلطة المركزية وأخذت فى غشير من الأحيان طابعاً عرقياً وديناً وإقليمياً وقد أدركت الجبهة الشعبية لتحرير تجراى بزعامة مليس زيناوى إستحالة الاستمرار فى حكم الشعوب الإثيوبية بالحديد والنار، ولا سيما

وإنه ينتمي إلى قومية تيجراي التي كانت هي الأخرى عرضة للاضطهاد والتشريد علي أيدي زبانية الأنظمة السابقة وعندما وصل للسلطة عمد علي تشكيل جبهة عريضة بالتحالف مع القوميات الأخرى تحت اسم الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، كما قام بتقسيم أثيوبيا إلى ١٤ قومية بدلاً من التقسيم الإداري السابق الذي كان يضم عدة قوميات في إقليم واحد، وذلك لكسب ود هذه القوميات وإشعارها بالمكاسب التي تحققت لها بمنح كل قومية حكماً ذاتياً لإدارة أمورها في منطقتها^(١).

نظام الحكم في إثيوبيا:

أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي بزعامة زيناوي لضمان سيطرتها علي الحكم في إثيوبيا، تحالفاً عريضاً تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، وهي عبارة عن تحالف بين أحزاب عديدة تنتمي إلى القوميات المختلفة.

ومن خلال هذا التحالف حقق في الانتخابات الأخيرة الأغلبية المطلقة، خولته للحكم المطلق.

الانتخابات والاستقرار السياسي في إثيوبيا

شهدت إثيوبيا في السابع من مايو لعام ١٩٩٥ انتخابات تاريخية تعتبر الأولى من نوعها التي تجري في البلاد في ظل نظام حزبي -

(١) إذا أمعنا النظر بتعمق نجد أن هذا التقسيم العرقي معمورٌ بذكاء، كان الهدف منه تأكيد سيطرة الحكومة المركزية علي الأوضاع، ومن ناحية أخرى منح الأقاليم حكماً ذاتياً محسوباً لأرضاء رغبات هذه الشعوب.

تعددي. وتجرى هذه الانتخابات تدشيناً عملياً لانتهاء الفترة الانتقالية التي عاشتها البلاد منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق منجستو هيلي مريام عام ١٩٩١، وكانت الفترة الانتقالية قد خصصت بالكامل لإقرار دستور جديد ودائم للبلاد، وجري بالفعل الانتهاء من هذه المهمة في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٤، وأصبحت إثيوبيا للمرة الأولى في تاريخها دولة علمانية ديمقراطية فيدرالية بموجب الدستور الجديد، كما نظم هذا الدستور عملية توزيع السلطات بين المستوي الاتحادي والمستويات الإقليمية، أي بين السلطة المركزية في العاصمة أديس أبابا وبين سلطات الأقاليم الـ ١٤ الأمهرا، والأورومو، والتيجراي، والجنوب، وأديس أبابا، والأوجادين، والعفر، ويني شنقول، وجامبيلا، ومع إقرار الدستور من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة، فإن العملية السياسية الانتقالية في إثيوبيا تكون قد وصلت إلى غاياتها وأهدافها الموضوعية، الأمر الذي فتح الطريق أمام إجراء الانتخابات حسب الاتفاق القائم فيما بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية عقب الإطاحة بنظام منجستو، وجرت الانتخابات بالفعل علي مستويين، أولهما مستوي البرلمان الفيدرالي، وبلغ عدد مقاعده ٥٠٠ مقعد، تنافس عليها حوالي ٢٠ حزباً وتنظيماً سياسياً. وثانيهما، مستوي البرلمانات الإقليمية الـ ١٤، وكان باب التنافس فيها مفتوحاً أمام جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية، ومن ثم، مثلت الانتخابات الإثيوبية بداية لمرحلة جديدة في حركة التطور السياسي في البلاد، ويفترض في هذه المرحلة الجديدة العودة إلى نمط الحياة السياسية الطبيعية وفق أسس ديمقراطية - علمانية عقب انتهاء الفترة الانتقالية.

ومن ثم، فإن الوقوف علي جملة التطورات التي أفضت إلي هذه

الوضعية يقتضي التعرف أولاً على المحطات الكبرى في حركة التطور السياسي في إثيوبيا خلال السنوات القليلة الماضية، مع رسم صورة تقريبية للخريطة السياسية الإثيوبية، والاحتمالات المستقبلية القائمة في مواجهة النظام الجديد المنتخب في إثيوبيا.

نجحت التنظيمات والأحزاب الثورية في الإطاحة بنظام الرئيس السابق منجستو هيلي مريام في عام ١٩٩١ في إثيوبيا. وفي أعقاب ذلك، قامت تلك التنظيمات، وفي مقدمتها الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، بالاتفاق علي ميثاق - نظاماً معيناً - لتسيير الحركة السياسية في البلاد وفق جدول زمني متعدد المراحل، خصصت المرحلة الأولى منه لإجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس انتقالي، يتشكل علي أساسه البرلمان والحكومة لإعداد مشروع الدستور الاتحادي وتشكيل الأجهزة الاتحادية المنتخبة ديمقراطياً. وتم علي أثر ذلك تشكيل لجنة متعددة الآراء والاتجاهات من ممثلي الشعوب والقوميات، وقامت هذه اللجنة بوضع مشروع الدستور، وشارك في أعمال اللجنة خبراء ومستشارون من دول أفريقية وآسيوية وأمريكية، وقد استحدث مشروع الدستور عدداً من المبادئ والقواعد الجديدة في حياة المجتمع الإثيوبي مثل النظام الاتحادي الفيدرالي وتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم. ومثل موضوع اللغة القومية علي المستوي الاتحادي واللغات القومية علي مستوي الأقاليم. وقد تأخرت هذه المرحلة قليلاً عن مواعدها المقرر، حيث كان يفترض أن تنتهي من إعداد مشروع الدستور في أواخر عام ١٩٩٣، إلا أنها انتهت

في منتصف عام ١٩٩٤، وقامت الحكومة بنشره. وبات الدستور جاهزاً للإقرار والمصادقة عليه. فيما عدا بعض الموضوعات التي تبلور بشأنها أكثر من صياغة أو رأي مثل ملكية الأرض الزراعية، التي سبق أن أخضعت للتأميم في ظل نظام منجستو هيلي مريام السابق، وتخطيط حدود الأقاليم وتحديد عددها، وحق تقرير المصير للشعوب والقوميات في الدولة، وخاصة إجراءات وترتيبات ممارسة هذا الحق بعد إعلان الدستور الدائم. وعلي أية حال، فإن الانتهاء من إعداد مسودة الدستور قد فتح الباب في شهر يونيو ١٩٩٤ أمام انتخاب الجمعية التأسيسية التي تتولي مناقشة مشروع الدستور، وكان لها حق التعديل وإعادة الصياغة بدون قيود مسبقة. وقد شاركت جماعات عديدة من أوروبا وأمريكا وأفريقيا في الإشراف والمراقبة علي إجراءات الانتخابات، ووصفت بأنها كانت نزهة وحرّة. وتولت هذه الجمعية التأسيسية أعمالها عقب الانتخابات، واستغرقت حوالي سبعة شهور، وانتهت بالفعل في ديسمبر ١٩٩٤ من إقرار الدستور الجديد والدائم، وربما يتمثل الإنجاز الأكبر للجمعية التأسيسية في هذا الشأن في أنها استطاعت حسم إشكالية تقرير المصير للقوميات والشعوب الإثيوبية، حيث نص الدستور الدائم علي أن قيام الدولة إنما يتم بالاختيار الحر، وليس بالقصر والاجبار، ولجميع القوميات والأقاليم الحق في أن تطالب بتقرير المصير من خلال تصويت في المجلس التشريعي الإقليمي. فاذا أجاز هذا المطلب بأغلبية حددها الدستور، يرفع القرار إلي البرلمان الفيدرالي للمناقشة والمصادقة. وبموجب النص الدستوري، فإن المطلب يعرض علي الاستفتاء الشعبي بالأقاليم في مدة

زمنية لا تزيد علي ثلاث سنوات منذ بدء العملية في المجلس الإقليمي،
فاذا حصل المطلب علي أغلبية الأصوات تقبل الدولة النتيجة، وهي
الانفصال عن الدولة الإثيوبية، وتكوين دولة جديدة لهذه القومية.

* * * *

بانتها، أعمال الجمعية التأسيسية، بات الطريق مفتوحاً أمام إجراء
الانتخابات متعددة الأحزاب، فيما كان بمثابة الخاتمة لمسيرة استغرقت قرابة
أربعة أعوام من العمل السياسي الانتقالي، إلا أن هذه المسيرة لم تتم
بشكل سليم وتعاوني علي الإطلاق، وإنما نشأت حالة من التباعد
والتنافس بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية، وبشكل عام، فإن
هذا التباعد كان ناتجاً في أحد أهم جوانبه عن التعدد المذهل في الأحزاب
والتنظيمات في إثيوبيا، حيث برز في الساحة السياسية الإثيوبية في
الوقت الراهن العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية، ويزيد عدد هذه
الأحزاب والتنظيمات السياسية، حسب بعض التقديرات عن ٦٠ حزباً
سياسياً في البلاد. ويعود التعدد الملحوظ للأحزاب السياسية في إثيوبيا
إلي أن تلك الأحزاب تمثل التعبير السياسي - التنظيمي عن الكيانات
القومية والقبلية القائمة في البلاد، حيث يصل تعداد سكان إثيوبيا إلي
حوالي ٥٠ مليون نسمة منقسمين إلي ما يزيد علي ١٥٠ قبيلة، ويتحدثون
حوالي ٩٣ لغة ولهجة، ويدنون بعشرات الديانات والمعتقدات السماوية
والوضعية، وقد حرصت معظم القبائل علي إنشاء أحزاب سياسية خاصة
بها، مما يعني أن الأحزاب السياسية في إثيوبيا تنهض في الأساس علي
ركائز قبلية وجهوية، إلا أن الملاحظ مع ذلك أنه ليس هناك حزب أو تنظيم

سياسي واحد كبير يعبر عن القبيلة الواحدة بالكامل، وانما هناك حالة من التشرذم والانقسامات النسبية التي تشهدها كافة القبائل الإثيوبية، فقومية الأورومو، أكبر القوميات الإثيوبية شهدت نشوء العديد من الأحزاب، بعضها ارتضى دخول الانتخابات والمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية، بينما عارض البعض الثاني الانتخابات لأسباب سياسية، في حين اختار البعض الثالث منها طريق المقاومة المسلحة للنظام الحاكم. ومن ثم، أصبحت هناك ثلاثة أحزاب أورومية كبرى، وعشرات الأحزاب الصغيرة، وتمثل الأحزاب الكبيرة في : المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو، والجبهة الثورية المتحدة لشعب الأورومو، وجبهة تحرير الأورومو. أما الأحزاب الأورومية المعارضة سياسياً وعسكرياً للنظام، فأبرزها هي : جبهة تحرير الأورومو، والجبهة الإسلامية لتحرير الأورومو. وفيما يتعلق بقومية الأمهرا، فإن الحزب الأكبر الممثل لها هو الحزب الوطني لشعب الأمهرا، ويشارك هذا الحزب بالفعل في النظام الحاكم، وليست هناك أحزاب أمهرية أخرى ذات وزن، إذ أن جميعها صغير الوزن مثل حزب موامبسا، في حين أن بعض الأحزاب الأمهرية الأخرى اختار معارضة الانتخابات مثل جبهة عموم الأمهرا، أما القومية التيجراوية، فتعتبر أكثر القوميات تماسكاً وتنظيماً بحكم قياداتها للتجمع الحاكم، والحزب الأكبر الممثل للتيجراي، الذي يعتبر العنصر الرئيسي في الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة، وهناك أيضاً بعض الأحزاب الصغيرة التي نشأت في أوساط قومية التيجراي، إلا أنها لا تمثل تهديداً لمكانة الجبهة الحاكمة بحكم قدراتها التنظيمية والدعم الشعبي لها، علاوة على أن الجبهة

استطاعت أيضاً الحصول علي تأييد الكثير من الحركات القومية الصغيرة الأخرى، والتي عملت علي دعم مرشحي جبهة التيجراي، وبالمثل فان لقومية العفر تنظيماً سياسياً متماسكاً هو جبهة تحرير العفر، مما أدي إلي ظهور عدة أحزاب جديدة أخرى، أبرزها: المنظمة الديمقراطية لتحرير العفر، وأيضاً لشعب بني شنقول تنظيمه السياسي - الحزبي متمثلاً في حركة تحرير شعب بني شنقول، وظلت هذه الحركة محتفظة بتماسكها حتي العام الماضي، ولكن دوامة الصراع نشبت فيها، وظهر لذلك حزب جديد سمي «الحزب الديمقراطي لشعب بني شنقول وغرب إثيوبيا»، وبالإضافة إلي ما سبق، هناك العصبة الديمقراطية الصومالية التي تضم أكثر من ١١ تنظيماً صومالياً في إقليم أوجادين، وتقف هذه العصبة مع التجمع الحاكم، أنشئت في الأصل لمواجهة جبهة تحرير الأوجادين والاتحاد الإسلامي الصومالي اللذين يطالبان بانفصال الإقليم عن إثيوبيا، وقد أدي التعدد الهائل في الأحزاب والتنظيمات السياسية إلي قيام النظام الحاكم في إثيوبيا بوضع شروط صارمة للمشاركة في الانتخابات، وذلك لضمان الجدية وعدم تبديد أصوات الناخبين.

ومن ثم، فقد أدت هذه الوضعية إلي انفجار الخلافات والصراعات منذ البداية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الإثيوبية حول العديد من القضايا، وكان أغلب الصراع والخلاف منصباً بين كل من الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة بزعامة ملس زيناوي، وتعبر هذه الجبهة بالأساس عن قومية التيجراي من ناحية، وبين أحزاب وتنظيمات قومية الأورومو والأمهرا من ناحية أخرى، وانطلق الصراع في جوهره من إحساس أبناء هاتين القوميتين بأن النظام الحالي الذي يسيطر عليه التيجرايون لم

يعطهم حقوقهم التي كانوا يطالبون بها، ذلك أن شعب الأورومو يعتبر نفسه بمثابة القومية الأكبر علي الإطلاق من حيث التعداد السكاني، لكونه يمثل ثلث سكان إثيوبيا، الأمر الذي دعى بعض الأحزاب والتنظيمات الأورومية إلي المطالبة بضرورة الحصول علي مكانة القيادة في التحالف الحاكم القائم في إثيوبيا، بينما يطالب البعض الآخر من أحزاب الأورومو، لاسيما ذات التوجه الإسلامي، بانفصال الأورومو تماماً عن إثيوبيا وتكوين دولة أوروميا الكبرى، وبالمثل، فإن أحزاب الأمهرا تستند في معارضتها للنظام الذي يسيطر عليه التيجرايون، علي أن الأمهرا يمثلون ثاني أكبر قومية في البلاد، كما أن عناصر الأمهرا تمثل الشريحة الأكبر وزناً وتأثيراً وفاعلية في النخبة السياسية والمثقفة في المجتمع الإثيوبي، وهو ما يمثل نتاجاً لاحتكار قومية الأمهرا للحكم في العهد السابق.

وبالتالي، فقد أدي حنق قومية الأورومو والامهرا علي النظام الحاكم الذي يسيطر عليه التيجرايون، إلي خروج قطاعات كبيرة منهما من دائرة التحالف الحاكم. إلا أن الأحزاب والتنظيمات التي تنتمي إلي هاتين القوميتين قد اختارت أساليب مختلفة للمعارضة، حيث اختارت بعض هذه الأحزاب والتنظيمات طريق المعارضة السياسية السلمية في إطار قبول عام بالقواعد التي أجازتها الجمعية التأسيسية، بل والموافقة أيضاً علي البرنامج الزمني للانتخابات، وتبنت هذا الموقف تحديداً الجبهة الثورية المتحدة لشعب الأورومو وجبهة تحرير شعوب الأورومو (قومية الأورومو)، وأيضاً مثل الحزب الديمقراطي الوطني الإثيوبي والحزب الاتحادي الديمقراطي الإثيوبي وحزب مواميسا والرابطة الديمقراطية الأمهرية (قومية

الأمهرا). أما البعض الآخر من هذه الأحزاب والتنظيمات، فقد اختار طريق المعارضة المسلحة، وهي تنتمي أيضاً إلى نفس القوميتين الكبيرتين، مثل جبهة تحرير الأوروغو والجبهة الإسلامية لتحرير الأوروغو (الأوروغو)، وجبهة الوحدة الإثيوبية ومنظمة الجيش المستاء (الأمهرا)، وتسعى هذه الأحزاب والجبهات المسلحة إلى تقويض الأمن والاستقرار في إثيوبيا، كما أن هناك معارضة قوية للغاية في إقليم الأوجادين الصومالي.

وعلى أية حال، فإن هذه المعارضة السياسية والعسكرية لم تفلح في إعاقة عملية الانتخابات، ولقد فازت الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة بأغلبية المقاعد ٩٩٪ ومع ذلك، فإن الجانب الأكثر إثارة للاهتمام يتعلق في الأساس بالاحتمالات المستقبلية للسياسة الإثيوبية، داخلياً وخارجياً، في مرحلة ما بعد الانتخابات، لاسيما على الصعيد الاقتصادي، فمن المعروف أن الصراعات الداخلية الضارية والفساد الحكومي والتخبط السياسي الممتد قد تسبب في إفقار الدولة الإثيوبية تماماً، بحيث باتت في الوقت الراهن من بين أكثر الدول فقراً في العالم حسب تقديرات الأمم المتحدة، الأمر الذي يفرض عبئاً ثقيلاً على الدولة، وقد عملت الحكومة الانتقالية السابقة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وقواعد المخصصة ودعم القطاع الخاص، ويساند هذا التوجه البنك الدولي والدول المانحة، مما أدى إلى تدفق الاستثمارات الأمريكية والأوروبية إلى إثيوبيا، وشكلت تلك الدول ما عرف بـ «اللجنة الدولية للوساطة شبه الدائمة في إثيوبيا»؛ بهدف ضبط الموقف والحيلولة دون تصعيد التوتر بين الحكومة الاتحادية والأحزاب والجماعات الأخرى في البلاد، مما ساعد في الكثير من

الحالات علي الحفاظ علي قوة الدفع في مسار التطور الديمقراطي الإثيوبي.

وبالإضافة إلي ما سبق، فان التحدي الأكبر المائل أمام الحكومة في إثيوبيا يتمثل في التشرذم السياسي الهائل، علي كافة المستويات. ذلك أن التفتت والتشرذم المذكور لا يقوم فقط علي مستوي القوميات الإثيوبية الكبرى، ولكن أيضاً ينذر أن توجد قومية واحدة متماسكة علي الصعيد السياسي - الحزبي في إثيوبيا، أضف إلي ذلك، أن الجانب الأكثر خطورة لهذه الوضعية يتمثل في لجوء بعض الجماعات المعارضة إلي استخدام القوة المسلحة. سواء لتصفية خلافاتهم القائمة مع النظام الحاكم (مثل جبهتي الأورومو والأمهرا) أو بهدف الاستقلال بالإقليم عن الدولة الإثيوبية (مثل موقف جبهة تحرير الأوجادين والاتحاد الإسلامي الصومالي، اللذين يطالبان باستقلال الأوجادين). ومن ثم، فان جملة هذه التحديات تستلزم من النظام القائم في إثيوبيا قدراً أكبر من الحنكة والتوازن في إدارة شبكة التفاعلات السياسية والاقتصادية في البلاد، بما يساعد علي تحقيق حالة أكثر رسوخاً من الاندماج والتكامل بين قطاعات وقوميات الشعب الإثيوبي، بدلاً من تفاقم خلافاتها إلي درجة الصراع المسلح، وعلي كل حال، فإن الرئيس زيناوي يعد من الزعماء الأفارقة، الذين يمتازون بالحنكة والمرونة السياسية، مما مكنته من الأستمرار في قيادة هذه الشعوب المتناحرة في إثيوبيا.

وهكذا، فما أن حدث التغيير العالمي ونشأت ظروف أدت إلي رفع الحماية الخارجية عن سلطة الأقلية الديكتاتورية الحاكمة، حتى حدث

الانهيار السريع، ثم تهاوى جيش النصف مليون أمام قوى الثورة الاريترية وحليفها الجبهة الشعبية الديمقراطية، وسقطت الامبراطورية الاثيوبية وبالي الأبد.